

تتمة المحاضرات
مادة المدخل لدراسة القانون
مسلك: الهندسة المعلوماتية
المدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون
من اعداد الأستاذة: رفيقة اليحياوي
السنة الجامعية 2019/2020

تطبيق القاعدة القانونية

يمكن القول اجمالاً، انه عند تطبيق القاعدة القانونية تثار مجموعة من الإشكالات، لعل أهمها يتجلى أولاً في تفسير هذه القاعدة عند عدم وضوحها، أي في حالة الغموض، الأمر الذي يفرض وضع ضوابط لمؤسسة التفسير حتى لا يترك الأمر للتجاوز (أولاً)، كما انه يثار أشكال آخر لا يقل أهمية عن الأول، وهو المتمثل في نطاق تطبيق القاعدة القانونية، سواء من حيث الأشخاص المخاطبون بها او من حيث زمان ومكان تطبيقها.

1- تفسير القاعدة القانونية:

- يجمع الفقه على انه في حالة وضوح النص، فإنه لا مجال للبحث عن التفسير ، اذ تقضي القاعدة الفقهية بأنه "لا مسأغ للاجتهاد في مورد النص" بعبارة أخرى اذا كان اللفظ الذي استعمله المشرع في صياغته للقاعدة القانونية واضحاً لا لبس فيه، ومن ثم فإنه ليس هناك مجال للاختلاف في معناه ومدلوله، ففي مثل هذه الحالات فإنه يتعين على القاضي أن يأخذ بهذا المدلول الواضح الذي يفيد نص القاعدة القانونية.
- اما في الحالات التي يكون فيها نص القاعدة القانونية غير واضح بشكل جلي كما في حالة الخطأ المادي أو المعنوي، وحالة الغموض والابهام وأيضاً حالة التناقض أو التعارض، ففي مثل هذه الحالات فإنه لا مفر من اللجوء للتفسير وبالنظر لأهمية هذه المؤسسة فاننا سنقف على:

- أنواع التفسير
- مدارس التفسير
- طرق التفسير ووسائله.

■ قلنا على ان التفسير هو بيان المعنى الحقيقي لنص من النصوص التشريعية من اجل استنباط الحكم القانوني الذي يشمل عليه، وتظهر أهمية التفسير في كون جل نصوص التشريع تأتي غامضة وقاصرة كما انه تأتي في العديد من المرات متناقضة ولا تفي بالحاجة ولا تسد النقص.

التفسير التشريعي:

- ويقصد بالتفسير التشريعي، ذلك التفسير الذي يصدر عن السلطة التشريعية، بمعنى ان المشرع الذي اصدر التشريع الأصلي هو نفسه الذي يقوم بإصدار تشريع اخر يهدف الى تفسير التشريع الأصلي وبيان احكامه، ويتم ذلك حينما يستشعر المشرع بضرورة إيضاح ما يكتنف النص الأصلي من غموض، ويحظى التفسير التشريعي بنفس القوة التي يتمتع بها القانون المفسر.
- لذلك فان القانون التفسيري لا يعتبر قانونا جديدا، بل هو مجرد بيان للقانون المفسر وتوضيح لمضمونه ومعناه.

التفسير القضائي:

4

- إذا كان التفسير القضائي أكثر شيوعاً وانتشاراً من غيره، فإنه مع ذلك أقل مرتبة من التفسير التشريعي، والمقصود بهذا النوع من التفسير، ذلك الذي يقوم به القضاة أثناء البحث في النزاعات المعروضة عليهم بهدف إعطاء مفهوم واضح للقاعدة القانونية ستطبق على الوقائع والنزاعات المعروضة عليهم وهذا ما يسمى بالاجتهاد القضائي.
- إلا أنه بالرغم من كثرة انتشار هذا النوع من التفسير، فإنه لا يتمتع بالقوة الإلزامية التي يتمتع بها التفسير التشريعي، وذلك لكون لتفسير القضائي (الاجتهاد القضائي) الصادر عن محكمة معينة بمناسبة منازعة ما لا يلزم غيرها من المحاكم، كما أنه لا يلزم نفس المحكمة في غيرها من الوقائع، بل أنه يكون من حق المحاكم الخروج عن هذا التفسير حتى ولو كان صادر عن محاكم أعلى درجة كما هو الشأن بالنسبة لما أصبح يسمى محكمة النقض.

التفسير الفقهي:

- يقصد به التفسير الصادر عن ذوي الاختصاص من أساتذة القانون و فقهاء، وآراء و أبحاث الفقهاء تساهم في خلق القانون وتفسيره، وتطوير النظام القانوني برمته، كما تنير السبيل للمشرع بسبب المنهجية العلمية التي يتبعها، والمجهود الكبير الذي يبذله في الإحاطة الشاملة بالأمور كما ينير السبيل للمحاكم في استجلاء المحتويات الدقيقة للنصوص القانونية.
- وبالرغم من أن التفسير الفقهي يغلب عليه الطابع النظري بخلاف التفسير القضائي، الذي يغلب عليه الطابع العلمي، فإن التعاون بين كل من الفقه والقضاء قائم، فالقضاء حين يفصل في المنازعات المعروضة عليه يرجع إلى آراء الفقهاء ليستنير ويستهدي بها في تفسيره، كذلك فإن الفقه يرجع إلى أحكام المحاكم محاولاً التوفيق بين آرائه الفقهية والاتجاهات العلمية التي يسير عليها القضاء.

التفسير الإداري:

■ هو ذلك التفسير الذي توجهه الإدارات العمومية الى موظفيها تبين لهم من خلاله مدلول نص قانوني وطرق تطبيقه، او بتعبير بعض الفقه المغربي، فان هذا التفسير يتمثل في مجمل البلاغات والتعليمات التي تصدرها الإدارات العامة المختصة الى موظفيها لتفسر لهم فيها احكام القانون وتبين لهم طرق تطبيقها.

■ واذا كان التفسير الإداري ملزم لمن وجه اليهم، أي الموظفون المعنيون به، فانه لا يتمتع بأية قوة الزامية بالنسبة لغيرهم، وفي مقدمتهم القضاة، حيث ان هذا التفسير غير ملزم لهم ولا يقيدهم في شيء فلمهم كامل السلط في الاخذ به او تركه تبعا لقناعتهم، أي لهم كامل السلطة في مخالفة التفسير الإداري في احكامهم.

2- مدارس التفسير:

تباينت آراء الفقهاء في تحديد المقصود بإرادة المشرع ونيته التي يجب استخلاصها من النص القانوني، الأمر الذي أدى إلى ظهور ثلاث مدارس كالتالي:

- مدرسة الشرح على المتن
- المدرسة التاريخية
- المدرسة العلمية

أ - مدرسة الشرح على المتن

- تذهب هذه المدرسة إلى ضرورة التقيد بنصوص القانون تقييدا تاما وعدم الخروج عن أحكامه ولذلك تسمى أيضا بمدرسة التزام النص *l'ecole de l'exégèse* وقد ظهرت هذه المدرسة في بداية القرن التاسع عشر مع الطفرة التشريعية التي عرفتتها فرنسا من خلال العديد من المدونات القانونية التي صدرت في هذه الحقبة.
- ويرى أصحاب هذه المدرسة أن التشريع يقيد الجميع وعلى الجميع واجب الامتثال له، ولهذا كان الهم الأساسي عند الشارحين والدارسين هو التزام النص والتقيد بمنطوقه وعدم الابتعاد عنه تحت أية ذريعة، ويرون في هذه القوانين أنها تتناول كل الحالات، وبالتالي يمكن أن نجد فيها الحلول لكل المشاكل.
- لذلك وجب عند التفسير الرجوع إلى إرادة المشرع الحقيقية أو المفترضة وقت وضعه للقواعد القانونية، ويجب أن تتم عملية الرجوع والبحث عن إرادة المشرع من خلال النصوص بألفاظها ودلالاتها اللغوية والاصطلاحية وتراكيبها اللغوية.

المدرسة التاريخية:

- تسمى أيضا بالمدرسة الاجتماعية، ظهرت هذه المدرسة في ألمانيا في بداية القرن التاسع عشر، وبحسب هذه المدرسة فإن القاعدة القانونية هي نتاج مستمر ومتواصل للمجتمع البشري. ذلك أن كل قاعدة قانونية ليست الا تعبير مؤقت لحاجات الوسط الاجتماعي الذي نشأت فيه، بمعنى آخر، أن هذه المدرسة تعتمد في تفسير القانون على الضرورات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي يراد خلاله تفسير النص القانوني، ومن ثم لا ينبغي التركيز أو الوقوف على نية المشرع الحقيقية عند وضع النص، بل أن العبرة هي بالإرادة المحتملة التي كان سيتجه إليها المشرع لو أنه وجد في نفس الظروف وقت تطبيق النص لا أثناء وضعه.
- ولعل من الانتقادات التي تم توجيهها لهذه المدرسة، هو أن اعتمادها، يؤدي إلى إخراج التفسير عن معناه الحقيقي، حيث أنها تؤدي إلى استحداث كثير من الآراء الشخصية والجديدة التي لا صلة لها بالقانون القائم، مما قد يفتح المجال للتحكم لا سيما من قبل القضاة.

المدرسة العلمية:

- تذهب هذه المدرسة الى التوفيق بين الأسس التي تقوم عليها كلا من المدرستين السالفتين الذكر، وذلك بالاعتماد على مبادئ البحث العلمي الحر، وبحسب هذه المدرسة فانه يتعين البحث عن إرادة المشرع الحقيقية عند اصدار النص، وبالتالي فهي تتفق من هذه الناحية مع مدرسة التزام النص، غير انها تخالفها من حيث هذه الأخيرة تبحث عن إرادة المشرع المفترضة، كما انها تختلف من هذه الزاوية عن المدرسة التاريخية التي تأخذ بالإرادة المحتملة للمشرع.
- واذا كانت هذه المدرسة تعطي للقاضي سلطة كبيرة في انتقاء الحلول الملائمة للأوضاع المستجدة في المجتمع، فان ذلك ينبغي ان يكون مبنيًا على أسس علمية، لذلك سميت بالمدرسة العلمية او مدرسة البحث العلمي الحر، وبحسب الفقيه الفرنسي "**فرنسوا جيني**" فان اهم هذه الأسس تتمثل في ضرورة تقيد القاضي بروح التشريع القائم، وضرورات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وأخيرا مقتضيات المنطق والعدالة.

مناهج التفسير المعتمدة في المغرب:

لم يورد المشرع المغربي نصا صريحا يتبنى في منهجا تفسيريا معيناً، مما يعني ان الامر يبقى بيد القضاء لاختيار هذا المنهج او ذاك، فالمحاكم المغربية تحاول منذ عهد الحماية الى اليوم، ان تؤسس الاحكام التي تنطق بها في النوازل المعروضة عليها على النصوص القانونية، حتى لو اقتضى الامر تفسيرها تفسيراً واسعاً ليستجيب للسياق الاجتماعي القائم.

3- طرق التفسير:

للتفسير طرق داخلية تعتمد على ما ورد في النصوص القانونية المراد تفسيرها، وطرق خارجية تعتمد على مسائل من خارج هذه النصوص،

أ- الطرق الداخلية لتفسير النصوص القانونية

تعتمد الطرق الداخلية لتفسير النصوص القانونية على استنتاج مدلول النصوص ومعناه من خلال صيغة النص اما بتفسير الفاظه من الناحية الموضوعية، ويعتمد التفسير في استنتاج معنى النص من فحواه عن طريق الوسائل الآتية:

- **الاستنتاج بطريق القياس:** ويقصد به إعطاء حالة غير منصوص عليها في القانون نفس الحكم لحالة أخرى ورد نص بحكمها في القانون لتشابه العلة والسبب في الحالتين، ومن ذلك ان المشرع حرم قاتل مورثه من الميراث لاستعجال الإرث فيعامل بنقيض قصده، وكذلك قاتل الموصى له لصاحب الوصية لاستعجال الحصول على ما وصى به فيحرم من الوصية قياساً بالحالة الأولى.

- **الاستنتاج من باب أولى:** ويقصد به تطبيق نص قانوني وارد في حالة معينة على حالة أخرى لم يرد في حكمها نص لان علة الحكم الوارد في الحالة الأولى او سببه متوفران في الحالة الثانية فحسب، كما هو الحال بالنسبة للاستنتاج بطريق القياس، ولكن لانهما اكثر توفراً في هذه الحالة منهما في الحالة الأولى، ومثال ذلك قوله تعالى "فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما" ويستنتج من ذلك عدم ضربهما من باب أولى، ومثاله كذلك تحريم الخمر لما له من اضرار على الانسان، ومن ثم فمن باب أولى تحريم المخدرات الأكثر فتكاً بجسم الانسان.

الاستنتاج بمفهوم المخالفة: ويكون بتطبيق ومنح واقعة غير منصوص عليها في القانون عكس الحكم الذي اعطي لواقعة منصوص عليها فيه لوجود اختلاف في العلة او لانتفاء شرط من الشروط المعتبرة في الحكم، ومثاله ان يشترط نص لمزاولة مهنة ما الحصول على اذن اداري بذلك، فان مفهوم المخالفة يقتضي ابطال مزاولة المهنة المشار اليها في غياب الترخيص الإداري.

ب- الطرق الخارجية لتفسير النصوص التشريعية:

يمكن للقاضي ان يلجأ في تفسير النص القانوني الى طرق خارج النص، وهي وثائق ودلائل خارج النص، وبيانها بإيجاز على النحو الآتي:

- **حكمة التشريع:** لان المشرع حينما يضع النصوص القانونية تكون له غايات يرجوها او تحقيق اهداف ومصالح عامة، ولذلك فان استخلاص القاضي عند تفسيره للنصوص للأهداف والحكم والغايات التي ابتغاها المشرع من تلك النصوص يوضح معاني هذه النصوص ويفسرهما ويسهل تطبيقها.
- **الاعمال التحضيرية:** وهي مجموعة الاعمال التي تسبق صدور القانون، كالمذكرات والتقارير التي تعد وترفق بمشروع القانون، وكذا المناقشات ومحاضر جلسات البرلمان التي تم فيها مناقشة نصوص القانون بما في ذلك مناقشات اللجان البرلمانية، فمطالعة تلك الوثائق يمكن القاضي من الوقوف على القصد الحقيقي للمشرع، ومن ثم معرفة معاني النصوص القانونية.
- **المصادر التاريخية للقانون:** هي المصادر التي اخذ منها القانون قواعده واستمد منها احكامه، او ما يعرف بالثقافة القانونية، كالرجوع الى القانون الأجنبي الذي اقتبس من النص الوطني مقتضياته لتفسير النص.
- **الصيغة الأجنبية للنص:** في الحالة التي يكون فيها النص القانوني قد تمت صياغته بلغة اجنبية كالفرنسية او الإنجليزية ثم ترجم الى اللغة العربية، فعندئذ اذا كانت الصيغة العربية يعترها غموض، يرجع القاضي الى الصيغة الأجنبية لتفسير غموض النص، وذلك على وجه الاستئناس فقط.

الى اللقاء
في المحاضرة القادمة انشاء الله
حول
نطاق تطبيق القاعدة القانونية